

المطلب الثالث: مضمون السياسات

وهنا تظهر مسألة في غاية من الأهمية ، إنها مسألة التصريحات والتفسيرات القانونية والاورام التنفيذية والتحليل الشفهية والعبارات المفسرة، ومختلف تصريحات وأقوال الموظفين الرسميين المعبرة عن اتجاهات ورؤى الحكومة الحاضرة والمستقبلية وكذلك اهم الاليات التي من خلالها تسعى الى تحقيق أهدافها، وهذه العملية عادة ما تكون غامضة خاصة في دول العالم الثالث، لكن المفترض فيها أن تكون واضحة صريحة قائمة على مبدئي الشفافية والمحاسبة المكاشفة، بالإضافة الى ضرورة فهمها من طرف جميع المسؤولين والموظفين على جميع الأصعدة، حتى لا تكون هناك عدم تنسيق ونظام موحد عند التنفيذ.

في هذا المجال سوف نوضح بمثال واقعي من الحياة العامة التي يعيشها المواطن، مثلا على الرغم من أنّ من إيجابيات المركزية كنظام هو توحيد الانظمة والاطر والقوانين تقاديا كل لبس ولكل اختلاف او بلبلة، ولكن عدم فهم تلك القوانين والانظمة والسياسات من طرف بعض موظفي الادارة خاصة على المستوى المحلي، يؤدي الى تعدد التفسيرات وكثرة التأويلات بين بلدية وبلدية، بين ولاية وولاية بين مقاطعة إدارية ومقاطعة أخرى، وبالتالي تدب جذور النقاش و عدم التوحد نتيجة الاختلاف الحاصل، ونتيجة لهذا تكون هناك سياسات غامضة غير واضحة، في عوض ان تساهم في تقوية قوانين وسياسات الدولة، تساهم بالعكس من ذلك تماما في ضرب مصداقية القرارات والسياسات المرسومة.

ولهذه الاسباب فإنه لا يحق لأي موظف مهما كانت رتبة أو مرتبته أو أقدميته أن يجتهد مكان المشرع الجزائري، سواء كان هذا المشرع في الفقه الدستوري او الاداري أو الدولي أو التجاري... الخ. وهنا تحضرنى مقولة للأب الروحي لعلم الادارة وصاحب نظرية الادارة والعلمية ومبدأ تقسيم العمل حينما أكد على ضرورة أن يلتزم كل طرف في الإدارة أو المصنع بما أسند له من مهام، وأن لا يتدخل في أعمال الآخرين، لأنّ كل شخص في هذا المصنع او تلك الادارة إنما تم توظيفه ليؤدي عملا محددًا ودقيقًا تم تكليفه به، ولا يجوز أن يجتهد أو

يتدخل في عمل الآخرين الذي بدورهم يتقاضون أجورا على ذلك، وإلاّ إذا تدخل موظف الصيانة في مهمة موظف التسويق او تطوير الانتاج او تدريب العمال، فماذا سيشتغل هؤلاء إذن؟

من هذا المنطلق يجب ان نفكر جيدا فيما يقوم به بعض عمال وموظفي الادارة في الجزائر خاصة على المستويات المحلية، ومن دون أي دراية بالقوانين ولا تفسيراتها، بالاجتهاد في مكان المشرع الجزائري، وحينما يواجه بالحقيقة وأنه قد تجاوز الحدود المرسومة له، يتبرأ من ذلك ويقول أنا لم أقصد هذا وقد فهم المواطن عكس ذلك، وعلى سبيل المثال : تقدم مواطن جزائري لاستخراج شهادة عدم العمل وعدم تقاضي المنح العائلية، في بلدية أ يقال له ليس لدينا وثيقة بهذا الاسم، ولكن هناك تصريح شرفي يصرحه المعنى بشاهدين ، بينما في بلدية ب يقال له ليس لدينا تصريح شرفي وإنما هي وثيقة رسمية تتضمن رأسية وخاتم الدولة... الخ، هنا أكيد أنّ هناك عدم تحيين للمعلومات والمعطيات لدى موظفي الادارة المحلية في الجزائر، كذلك من الطرائف أن تقول احد الموظفين في البلدية لمواطن جاء ليشهد بأنّ حماته بطالة، لا تستطيع لأنها حماتك، وكأنها تقول له إنّ نية التزوير لديك موجودة مسبقا، مع العلم أنه لا يوجد قانون رسمي يمنع هذا، إذن من أين جاءت هذه الموظفة بكل هذه العبقرية، هل هي خائفة على مؤسسات الدولة ومصيرها، وكأنها تقول للفقير الاداري الجزائري إنك لم تعرف كيف تصدر القانون، فدع المجال لي حتى أبرهن عن عبقريتي وعن ما أغفلته.

في الحقيقة تقتضي الاطر القانونية والاعراف الإدارية حينما يلاحظ الموظف ظاهرة ما ان يكتب لرئيسه المباشر او لمدير المؤسسة التي يعمل بها، حتى يتم إيصال تلك التقارير الى الجهات المسؤولة التي بدورها ستتخذ الإجراءات المناسبة، وهذا سيكون طريقا من طرق المدخلات لرسم السياسة العامة للدولة، كذلك هنا لا بد ان نقدم مثلا واقعيا عاشه ويعيشه كل جزائري: عندما كثرت التلاعبات والتجاوزات التي يمارسها الكثير من المواطنين بغرض

حصولهم على سكنات من مختلف الصيغ، بغرض كرائها او إعادة بيعها، ونتيجة لهذه التصرفات الأتانية واللامسؤولة من طرف بعض المواطنين الذين لا يتمتعون بالحس الجمعي، تلاحقت الاحتجاجات الشعبية وتوالت الطعون فقامت الحكومة بسد هذا الباب عن طريق فرض مجموعة من الاجراءات ضيقت الخناق على كل من تسول له نفسه بالتحايل على أنظمة وقوانين الدولة، فتقلص عدد هؤلاء خاصة عندما أدركوا بان أي تلاعب او تزوير سوف تكون تبعاته امام العدالة، وليس مجرد إقصاء المعني من السكن.

فالمتابعة القضائية للشخص الذي يحاول التحايل على قوانين الدولة، او انتحال أي صفة من الصفات للحصول على سكن سوف يجابه بالمثل أمام الهيئات القضائية، والتي ستكون صارمة مع كل من يحاول الحصول على سكن بطرق ملتوية، خاصة عبر تغريمه وتوقيع عقوبات تأديبية وجزائية قد تصل الى السجن حقيقة، وبالتالي ونتيجة لهذا قد يتراجع عدد المنخرطين في هذا المسعى الذي لا يخدم لا التنمية ولا الحكم الراشد في الجزائر.